

اقتصاد

فوق الطاولة

الواقعية الاقتصادية

المحرر الاقتصادي

كان ترشيح المستوردات خياراً بحكم الظرف الراهن لتخفيف الضغط على طلب القطع الأجنبي في السوق المحلية، وبالتالي تخفيف الضغط على قيمة الليرة، إضافة إلى تحديد أولويات استخدام احتياطات القطع الأجنبي في مصرف سورية المركزي (نحو ٢١ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٠، إضافة إلى ٣٥,٨ طناً ذهباً) بما يتناسب مع متطلبات الإنفاق لمواجهة ظروف الحرب.

من حيث المبدأ، نستشف منطقية هذا القرار، قياساً إلى القوانين الاقتصادية، بشكل عام، لكن نجاحه مشروط للدفاع عن قرارها هذا بقدرة على تطبيقه على أرض الواقع، وإلا سوف تخالف النتائج ما هو مفترض بموجب القوانين الاقتصادية، والمتوقع من القرار. وهذا ما حدث في الاقتصاد خلال السنوات الماضية، ولا يزال يحدث يومياً، إذ عجزت الحكومة عن الدفاع عن قرارها، خارج إطار الموافقات والقرارات والأليات وتعديلاتها على إجازات الاستيراد، ما أفرغ الترشيح من مفهومه، وحوله إلى عبء اقتصادي دفع تكلفته المواطن، لأن الضرر وقع.

ومن مؤشرات الواقع نتحدث، المهربات تغزو الأسواق، وكل ما منع استيراده، دخل البلد عبر التهريب، فتحول الترشيح إلى نعمة للمهربين والفاستدين، ونقمة على الاقتصاد والمواطن، من حيث التطبيق.

الحكومة في مواجهة هذا الواقع انشغلت بالتوسع والتهريب الإعلامي (عبر التصريحات المتكررة) بضرورة مكافحة التهريب وملاحقة المهربين، مع إصرارها على الترشيح، وتضييقه من وقت لآخر، حرصاً على عدم تفاقم الطلب على الدولار، علماً بأن المهربات تم تمويلها من السوق السوداء في معظمها، وبالتالي تحملت الليرة تبعات التهريب، معها معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، إلا أن ما لم تفصح عنه الحكومة ولا في أي مناسبة، هو مقدار الكتلة النقدية التي خسرتها الخزينة جراء عدم تقاضي ضرائب ورسوم جمركية من البضاعة التي دخلت إلى الاقتصاد عبر التهريب، فيما لو دخلت عبر قنوات الاستيراد النظامية!

بالطبع المبالغ من شأنها تقليص العجز الموجود في الميزان التجاري بنسب لا يستهان بها، وتقلص من حجم التمويل بالعجز، وهذا آثاره موجودة أيضاً في قيمة الليرة بصورة أساسية.

في المحصلة، فشلت سياسة الترشيح، وكبدت الخزينة والليرة والمواطن وبالنتيجة الاقتصاد خسائر فادحة، فلماذا الإصرار عليها إذا، ما دامت السوق بحاجة إلى مواد، وهناك طلب واضح عليها، ولا تتوافر إمكانية لسياسة التهريب والأسواق؟

بحكم الواقع، على الحكومة التراجع عما ندعوه مجازاً «المثالية الاقتصادية» بمعنى اتخاذ قرارات على ما يفترض أن يكون، بعيداً عما هو واقع فعلاً، واقتناعاً بـ«الواقعية الاقتصادية» لتجنب الخسائر وحماية ما تبقى من قدرة المواطن الشرائية، وعليه، فتح باب الاستيراد وفق الأنظمة والقوانين المعمول فيها، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على المواد التي ترغب بالحد منها، ومنح إعفاءات وتسهيلات لواد ومستلزمات الإنتاج، ريثما تدور عجلة الإنتاج، ويصبح بإمكاننا الحديث عن منتج محلي يحل محل بعض المستوردات، إضافة إلى ضرورة توسيع دائرة المصالحات على المهربات الموجودة في السوق، وفتح المجال للمناقشة بين المستوردين، بحيث تركز الجمارك عملها على الحدود أكثر من الداخل، فتتقمع بفعالية محاولات التهريب، والتي سوف تقل بشكل واضح نظراً لتوافر البديل المستورد.

هذا الكلام ليس جديداً، بل تم طرحه مرات عديدة مع إعلان تطبيق سياسة الترشيح، إلا أن الواقع اليوم أقوى من كل التحليلات والتكهنات، فالخزينة تخسر يوماً باللايين بسبب الاحتكام المهربات أسواقاً، وتمدد نفوذ المهربين في كل اتجاه، لكن الهموم والهواجس التي جمعت أمس وزراء الاقتصاد والمالية والتمويل ومدير الجمارك مع التجار والمستوردين، تبرر لنا إعادة طرح الموضوع من جديد، رافقاً بالخزينة وبالاقتصاد.. فمادام لدينا مشكلة بالإيرادات، فما هو المال العام ضائع ويصرف في غير مكانه لرغبات المهربين.

ولا ننسى التذكير بضرورة زيادة الدخل، لكونه العلاج الوحيد في أوقات الركود، مادام يمكن تأمين جزء من الموارد.. وهنا نتذكروا أن التحجج بالتضخم لم يعد يشفع في السوق، فهناك سياسة نقدية، هدفها الأول ضبط التضخم والأسعار.

الوطن - صالح حميدي
عبد الهادي شباط

طغت روح الدعاية على كلمة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع الترحيبية بوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة الداخلية ومدير عام الجمارك والحضور خلال لقاء أمس مع الفعاليات التجارية لمناقشة موضوع شائك وحساس هو الجمارك، فقال مازحاً وزير المالية «كنا نأمل أن تمنح الفعاليات التجارية والصناعية وغيرها إعفاءات من الضرائب عن عام ٢٠١٧» ووجه الكلام مبسماً لوزير الاقتصاد واصفاً يده بـ«الطرية» وأنه وعد بحزمة من الإجراءات سوف تسر التجار. وتوقع القلاع أن يفضي هذا اللقاء والذي جاء بتوجيه من الحكومة إلى نتائج جيدة على جميع الصعيد وخاصة في مواضيع الاستيراد والتصدير والجمارك والمالية.. علماً بأن النقاشات أصبحت ساخنة.

افتتح الحديث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة، من موضوع السماح باستيراد البطاطا المصرية حتى منتصف الشهر الجاري، مبيناً أن الحكومة حرصت على أن يكون الاستيراد بالاشتراك بين القطاع الخاص والعام، وبالتالي تم تقاسم الكمية المسموح استيرادها بين الشركة السورية للتجارة والآف طن، وتجار سوق الهال يمثل هذه الكمية، منوهاً بأن التاجر الذي حصل في وصول حصته سوق الهال دفع إلى تنفيذ مهلة الاستيراد أسبوعاً إضافياً لينتهي بتاريخ ٢٢ الشهر الجاري.

وقد يخلص الجمارك بين مبالاة أن الموضوع أشجع نقاشاً وحقاً داخل الرقعة الحكومية وحظي باهتمام كبير. مبيناً أن نقاط الجدل والنقاش تحولت حول أين تكون صلاحيات الجمارك، هل عند الحدود أم على الطرقات أم داخل المستودعات أم في منافذ البيع، مؤكداً أن الجميع يوافق على معارضة التهريب والوقوف مع حماية الإنتاج الوطني «فلا مصلحة لأحد بتهريب مواد تصنع محلياً»، متضمنةً منوهاً بأن آلية الاستيراد لا تتضمن أي مواد كيميائية ولا تزال مصورة بمستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والمواد الغذائية الأساسية لمعيشة المواطن مع مراعاة حاجة الصناعة الوطنية.

وكشف ميالة عن انخفاض العجز في الميزان التجاري ٤٠ مليون يورو خلال سبعة أشهر «هذا نتيجة التحسن الملحوظ في نشاط القطاع الخاص.. فجميع القرارات اليوم هدفها تنشيط التجارة، ونأمل منكم زيادة الصادرات وجاهزون لمناقشة جميع المقترحات في هذا الأمر لأن التصدير أمر مهم جداً».

حديث المال

من جانبه، بين وزير المالية مأمون حمدان أنه من النادر وجود سلعة نادرة في أسواقنا، فكل شيء متوافر، كاشفاً عن قيام مديرية الجمارك بضغط الكثير من المواد الغذائية لتصلح للاستهلاك البشري، منوهاً بأن المضار الاقتصادية للتهريب سوف تتعكس على الجميع، وقال موجهاً كلامه للتجار: «علينا أن نتساعد في مكافحة التهريب. إن مساعدتكم أقوى من أي قرار.. وكل شيء قابل للدراسة

وفد «مصالحة» حكومي لإصلاح ذات البين بين الجمارك والتجار القلاع: لا يحق لأحد أن يأكل البيضة والتقسيرة لوحده.. هذا غير مقبول وزير الاقتصاد: ٤٠ مليون يورو الانخفاض في عجز الميزان التجاري في ٧ أشهر



مدير الجمارك: دخول الدوريات إلى المحال برفقة ضابط وفي حالات البلاغ.. ولن يتم توقيف البضاعة الخارجة من الأمانات

وحى البيان الجمركي المعرض: «من غير المقبول أن يكون ثمن توتونة الطون التي تحوي ٤٨ غلبة ١٦ دولاراً.. هذا السعر غير مقبول»، وهنا تدخل وزير المالية موضحاً «يعني ثمن الغلبة ١٣٥ ليرة.. فكم سعرها في السوق؟» رد عدد من التجار بين الحضور «بين ٤٥٠ ليرة للطن الناعم و٦٠٠ ليرة للقطع».

عناصر تسرق من تاجر وتعرض عليه بيع البضاعة

باع مفرق قال: «عناصر من الجمارك دخلت المحل منذ نحو العام تقريباً وسرقت المسابح ومن ثم عرضوها علينا للبيع... مدير الجمارك يتدخل: «استغرب هذا الأمر رغم وجود مكتب للشكاوى يعمل ٢٤ ساعة» وأضاف مشدداً: «يمنع منعاً باتاً وجود عناصر مسلحة للجمارك في الأسواق.. وأرجو إخبارنا بأي تجاوز فوراً». وأضاف أحد تجار: «نحن أمام حكومة كريمة، وسوف تدخل المدينة في حالات الضرورة فقط وسوف تكون برفقة ضابط من رتبة كبيرة.. وذلك في حال وجود معلومات بوجود مستودعات تحوي مهربات».

التهريب بالشحن

اعترض مدير جمعية شحن البضاعة في سورية على موضوع التهريب لهم من دوريات الجمارك في الطرقات.. فتدخل مدير الجمارك: «هناك تهريب في شركات الشحن وضبطنا عشرات القضايا من التهريب عبر بعض الشركات.. إضافة إلى وجود سيارات تحمل كميات تجارية بدون بيانات ووثائق.. وجاهزون للمساعدة، فهناك عناصر مسيئة تسوء للإدارة بالكامل».

وقال أحد التجار من الحضور: «لماذا لا تتم مكافحة التهريب في المناطق الحدودية؟ فالهزات تدخل إلى وسط المدن سيارات كبيرة لماذا لا تحاسب؟ وتم ملاحقتها عند التوزيع المفق؟» لكن ما ألق صدر الحضور من التجار ورفضهم للتضييق الحار ما أعلنه مدير الجمارك بأن «البضاعة التي يتم تخليصها في الأمانات الجمركية ممنوع توقيفها من أي دورية جمارك وأنا مسؤول عن ذلك، وجاهزون لتلقي أي شكوى حول الموضوع».

مدير الجمارك يذافع

بعد ذلك، عرض مدير عام الجمارك آلية العمل الجمركي، مؤكداً أن دور الجمارك مكافحة التهريب على كامل جغرافيا الدولة، وقال: «هناك توجيهات بعناية من الخارج لإدخال البضائع المهربة من أجل ضرب الاقتصاد السوري، فالإرهاب هدفه إضعاف الليرة وذلك باستنزاف القطع عبر التهريب».

وأضاف: «في موضوع التهريب يجب أن نتساعد جميعاً، ولا يجوز أن يكافح التهريب في منطقة ويترك في منطقة أخرى، وتم تخفيف ٨٠٪ من منافع التهريب في بعض المناطق التي تقيم فيها دوريات جمارك وفق الاستراتيجية الجديدة.. وإذا لم يتم ضبط التهريب فليس هناك معنى لترشيح الاستيراد».

الطن يفضح الأرباح

احتج أحد التجار من الحضور على بيانه الجمركي والقيمة الكبيرة للرسوم والضرائب، فرد عليه مدير الجمارك من أن «تاجر مواد غذائية سأل: «من يتحمل نفقات مكوث البضاعة في المرفأ نحو ٢٠ يوماً ربما يتم التسعير في الترمين.. ومن غير المقبول تسعير أجرة نقل سيارة

مدير الجمارك يذافع

وأضاف: «لا يحق لأحد أن يأكل البيضة والتقسيرة لوحده.. فهذا غير أمر مقبول». وفي عرض المشكلات قال: «لدينا مشكلة في المواد الغذائية بشقيها في سوق الهال والبيدورية، وأعتقد أنه في حال زيادة العرض تتوافر المواد وتنخفض الأسعار وتكون الأمور مريحة للمستهلك.. وكل تقصير يحصل في العرض يقابله تهريب، والتهريب مزج للجمع.. لذا نأمل وضع قبضة تضييق على المهرب».

لهجة حامية

وبالانتقال إلى تساؤلات الحضور، تحدث تاجر من سوق الهال عن موضوع البطاطا قائلاً: «دوريات الجمارك تدخل البنا بين الساعة ٥ و٦ صباحاً وتقوم بصدارة كميات من البطاطا وأمس صادرت كميات من البصل على أنها مهربة، إلا أن الجمارك لا تعرف البطاطا المهربة من غيرها.. وهذا يؤثر في سعرها، فالكيلو اليوم ثمنه ٣٥٠ ليرة سورية، ويمكننا أن نساعد الجمارك بتحديد البطاطا المهربة من غير المهربة، والمطلوب اليوم السماح باستيراد هذه المواد، فالناس تريد أن تأكل، وهل منع الاستيراد يوفر القطع الأجنبي؟».

بلغة التجار

عرض القلاع لمجموعة من المشكلات، التي يعاني منها الوسط التجاري، قائلاً: «شعارنا في الغرفة أن سورية لجميع وأنهارنا، وكل فرد لديه حصته مساوية للآخر، ولا أحد له حصته أكثر من الثاني».

- تاجر يقع في فخ الأرباح الفاحشة: ١٣٥ ليرة ثمن غلبة الطون المستوردة وتباع بين ٤٥٠ و٦٠٠ ليرة!
- رب البندورة مخلوط بالمازوت واللحوم الفاسدة تغطي بالبهارات

دراسة لتأسيس جهاز رقابي داخلي ضمن الجمارك.. والاقتصاد تفكر بتوسيع قائمة المستوردات

الأسعد لـ«الوطن»: مقترح لدمج الضابطة الجمركية بقانون العاملين في إدارة الجمارك

الوطن

كشف مدير عام الجمارك فواز الأسعد لـ«الوطن» أنه تم بحث موضوع وثيقة المنشأ للمنتجات الزراعية مع اتحاد غرف الزراعة مؤخراً في حلب وأخذ مسؤول في الغرف الزراعية على عاتقه إصدار مثل هذه الوثيقة مبيناً أن إدارة الجمارك أيدت المقترح وأنه في حال تزويد أي إرسالية بشهادة صادرة عن غرف الزراعة تشير إلى مصدر المنتج وتوضيحه فهي معتمدة ومعترف بها في الناحية الجمركية ولن تتعرض لها أي دورية جمركية أثناء النقل.

وحول توقيت زمن صدور قانون الجمارك الجديد وأبرز ما يحمله من جديد أوضح

الأسعد أن القانون يبحث في الحكومة وهو في المراحل النهائية، ويانه يحمل تعديل الكثير من البنود وخاصة رفع سقف الغرامات ومعالجة العديد من قضايا التهريب من خلال الأثر الموجه لسقف الغرامات الجديد. كما بين أنه يتم بحث إعادة هيكلة إدارة الجمارك وأن إحدى الرؤى في ذلك هي دمج الضابطة الجمركية بقانون العاملين في الإدارة وإيجاد قانون واحد ينظم العمل وليس قانونين. ولم ينف الأسعد ما علمته «الوطن» حول تداول وبحث وجود جهاز رقابي داخلي في الجمارك مهمته الرقابة على أداء العمل الجمركي.

وحول كيفية التعامل مع البضائع الصناعية المهربة وتمييزها بين أنه يتم معرفة ومعالجة

ذلك بدقة من خلال التواصل مع غرفة الصناعة ومعرفة أن هذا المنتج الصناعي محلي أم موهب. وجاءوا لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة على سؤال لـ«الوطن» حول توسيع دائرة المستوردات من المواد والسلع الضرورية بدلاً من دخولها عبر التهريب وضياح الكثير على خزينة الدولة من الرسوم والضرائب على مثل هذه البضائع خاصة وأن الأسواق مليئة بالمواد المهربة قال: «هناك توجه لدى الوزارة لزيادة عدد المستوردات ضمن آلية محددة تحكمها الضوابط، ويمكن البحث في إدخال المواد والسماح باستيرادها خاصة الضرورية وتقويت الفرصة على دخولها بالتهريب وأن قائمة ولائحة

المستوردات يتم تعديلها كل ١٥ يوماً». وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد وزير المالية مأمون حمدان أن هدف الجمارك هو التركيز على قضايا التهريب الكبيرة والمضرة بالاقتصاد وأن دوريات الجمارك لن تدخل المحال المدنية إلا في حالات ضيقة ومحددة وفي حال دراية الجمارك بوجود مواد مهربة في أحد المستودعات.

وعن نسبة الرسوم والضرائب وخاصة الجمركية بأنها مرتفعة بين الوزير أن الرسوم الجمركية هي ١٪ بالنسبة للمواد الأولية وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول المجاورة وهناك نسب ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ لكن معظم الرسوم المطبقة هي على المواد الأولية أي ١٪ وهي نسبة ضئيلة.

